Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

المجلد10 ،العدد01(2022)، ص ص 13- 32 ISSN: 2335-1748EISSN: 2588-235X

تأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية وتداعياتها على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1996–2020

يوسف يخلف مسعود[1]

[1] جامعة ليبيا المفتوحة (ليبيا)، dr.yusef@staff.ou.edu.ly

The impact of macroeconomic changes and their repercussions on Libyan economy during 1996-2020

Dr. Yusef Yakhlef Masoud[1]

Libia Open University (Libia) ، dr.yusef@staff.ou.edu.ly

تاريخ الاستلام:28 /2021/11 ؛**تاريخ القبول**: 2022/03/14 ؛ **تاريخ النشر**: 2022/06/30

ملخص :

هدفت الدراسة للتعرف على التداعيات الاقتصادية لدولة حدث فيها تغيير جوهري في إدارة اقتصادها خلال العقد الأخير، واعتمدت الدراسة على أسلوب "Magic Square" لـ "Caldor" ومنهجية "ARDL" لتقدير دوال الدراسة. وأظهرت النتائج تشوه المتغيرات الكلية للاقتصاد الليبي، وعدم وجود مثلوية مربع كالدر به، وظهور التضخم الركودي بسبب عشوائية وارتجالية إقرار الترتيبات المالية، وهذا ما تعكسه الانحرافات الكبيرة في الإيرادات والمصروفات خلال الفترة 2012–2020م، حيث بلغ الإنفاق العام 379.2 مليار د.ل بدون إحداث قيمة مضافة لإجمالي الدخل المحلي ولا رفاهية المواطن، هذا بالإضافة إلى ما أظهرته التقارير الرقابية الرسمية من سوء إدارة المصرف المركزي، ومن أبرز ملامحها منع الجمهور من تداول العملات الأجنبية، ومنح الاعتمادات لفئة معينة، أطلق عليها رجال أعمال، ليتاجروا بالنقد الأجنبي والصكوك بالسوق السوداء، متسببة في انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي، وزيادة معاناة الفرد، وشح السلع الأساسية وأزمة السيولة وسوء الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الكهرباء وغيرها. كما أظهرت نتائج تقدير دوال "Caldor" القياسية أن الفساد وعدم الاستقرار السياسي العنيف وسوء استخدام أدوات السياسة المالية كانت لهم أثر سلبي وكارثي على استقرار الأسعار، وساهمت في تفاقم العجز التوأم وتعزيز البطالة بالمدى الطويل.

الكلمات المفتاح: النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، عجز ميزان المدفوعات، الاقتصاد الليبي.

تصنيف JEL: O4 ؛ E31 ؛ E24 ،O50

Abstract :

This study aimed to identify the economic repercussions of a country, which happened in it a fundamental changing occurred in its economic, during a past decade. The study relied on, Caldor's "Magic Square" method and the "ARDL" methodology to estimate the study's functions. The results showed that, the distortion of the macro variables of Libyan economy, and the lack of homogeneity of the Calder square in it, and also the emergence of stagflation due to the random and improvisation of approving financial arrangements. In additional, this is reflected in the large deviations in revenues and expenditures, during the period 2012-2020, where public spending amounted to 379.2 billion LYD without creating an added value to GDP and the citizen's well-being. Furthermore, the official supervisory reports showed that there is a mismanagement of the Libya Central Bank. And also, the results of estimation Caldor magic square estimation showed that, a corruption, political instability and misuse of fiscal policy tools had a negative and disastrous impact on price stability, and contributed to exacerbating the twin deficits and enhancing unemployment in the long run.

Keywords: Economic growth; Inflation; Deficit of BB; Libya economy

Jel Classification Codes: O4 ؛ E31 ؛ E24 ،O50

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوبAPA

يوسف يخلف مسعود (2022)، **تأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية وتداعياتها على الاقتصاد الليبي خلال الفترة 1996–2020**، المجلد 10 (01)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–، ص ص 13 –32

المؤلف المرسل: يوسف يخلف مسعود، الإيميل: dr.yusef@staff.ou.edu.ly

1. مقدمة.

شهد الاقتصاد الليبي بعد 2011 الكثير من التغيرات الجذرية، والتي انعكست على متغيرات الاقتصاد الكلي، وأهمها تدني معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي، مع ظهور عجز توأم. ما ألقى بظلاله على تعثر كل القطاعات الاقتصادية به، وحتى النفط الذي لا منة للبشر في أحداثه، تعرض لصدمات محلية تمثلت في إقفاله أكثر من مرة بسبب النزاعات المسلحة، وتفشي الجريمة والانقسام المؤسسي. ومما زاد من تداعيات تلك العوامل هو انتهاج وزارة المالية أسلوب الإنفاق الاستهلاكي، بحيث توزع إيرادات الموارد الطبيعية على أبواب الصرف التقليدية.

كما أن التخبط والعشوائية في إعداد الموازنات التقديرية للبلد، جعل منها عرضة للعجوزات المتراكمة، بسبب تفوق المصروفات الفعلية على الإيرادات الفعلية، وذلك يرجع للنفط الذي يعتمد في تسعيره على سعر نفطي تحوطي أدنى من السعر الفعلي للإيرادات النفطية، (محمد ونصيف. 2019). كما تحدد أسعاره وكمية صادراته وفق مجريات السوق العالمي، وكذلك ضخامة المخصصات الاستهلاكية للمصروفات العمومية والمرتبات والطوارئ. أما الفوائض المحققة هي ناجمة عن تخفيض قيمة العملة الوطنية، والتي ترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار.

والملفت أن ما يتحقق من فوائض لا تستخدمه الحكومة في الإنفاق التنموي للبنية التحتية، أو تنويع مصادر الدخل، أو تنمية رأس المال البشري، بل يهدر عبر بالوعة الفساد التي تتربع ليبيا مع عدة دول أخرى على عرشه، وبالتالي سيجعل من أي سياسة اقتصادية متعثرة وغير ذات جدوى للاقتصاد الليبي.

مما تقدم يتضح تعقد مشهد الاقتصاد الليبي ليس في نتائج عمل صانع القرار الاقتصادي فحسب، بل حتى في تحديد المتغيرات الكلية وتداعياتها على الاقتصاد الليبي. ولكن بالرجوع إلى علم الاقتصاد يظهر أنه في سنة 1971 قدم العالم الانجليزي من أصل بلغاري "نيكولاس كالدر" نموذج عرف بالمربع السحري لكادر، وحدد عبر هذا النموذج المتغيرات الكلية الرئيسية التي تضبط الأداء الاقتصادي للدولة، والتي تتمثل في معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم والبطالة وعجز ميزان المدفوعات، ووضع معدلات مثلى لتلك المتغيرات الاقتصادية الكلية، مما عرف بمثولية مربع كالدر السحري. وسبب تسمية السحري هو استحالة تحقيق القيم المثلى للمتغيرات الكلية الأربعة بالاقتصاد معا، لذلك على متخذ القرار وصانع السياسة الاقتصادية تحديد أولوياته التي يهدف لتحقيقها، بغرض التعامل مع هذه الأهداف التي تسعى لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي للبلد.

وبالتالي يتضح مما تقدم أنه يتعذر على السياسات الاقتصادية تحقيق كل هذه الأهداف معاً، لذلك يبرز هنا نوعين من السياسات الاقتصادية، والتي ينبغي على الدولة انتهاجها لتحقيق بعض هذه الأهداف، وهي (يخلف، 2018):

سياسة اقتصادية توسعية: وهذه السياسة هي سياسة تحفيزية، تضع من ضمن أولوياتها زيادة معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدل البطالة عبر زيادة العرض النقدي، وبالطبع سيؤدي زيادته إلى الضغوط التضخمية وعجز الميزان التجاري بسبب زيادة الرفاه الاجتماعي عبر تحسن دخولهم الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي على البضائع المستوردة.

سياسة اقتصادية انكماشية: وهذه السياسة هي سياسة تقشفية، تضع في أولوياتها استقرار المستوى العام للأسعار عبر الحفاظ على معدلات للتضخم منخفضة، وكذلك تعمل على خفض عجز الميزان التجاري عبر تقليص عرض النقد، وهذا بدوره يقوض النمو الاقتصادي ويرفع من معدلات البطالة.

وهنا يبرز تساؤل مشكلة الدراسة في: **هل تمكن صانع القرار الاقتصادي بليبيا من تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية الرئيسة مثل (تنمية مستدامة، واستقرار المستوى العام للأسعار، والحد من البطالة وتوازن ميزان المدفوعات) خلال العقد الأول من تغيير النظام الحاكم بها؟**

واعتمدت الدراسة على قضية مفادها أن لمعدل نمو الإنفاق العام ومؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف والفساد بالاقتصاد أثر على المتغيرات الكلية بالاقتصاد الليبي (معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل البطالة ومعدل التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات). كما هدفت الدراسة للتعرف على التداعيات الاقتصادية لدولة حدث فيها تغيير جوهري في إدارة اقتصادها خلال العقد الأخير. وتكمن أهمية الدراسة في الكشف على نتاج تداعيات السياسة الاقتصادية خلال العقد المنصرم، ومن ثم التعرف على أسباب النجاح أن وجود والعمل على تطويرها، أو أسباب الإخفاقات والعمل على علاجها وتصحيح السياسة الاقتصادية .

اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المربع السحري لكالدور الليبي للعقد الأخير (2011- 2020)، وكذلك استخدمت منهجية "ARDL"لتقدير دوال مربع "Caldor" على الاقتصاد الليبي بالمديين الطويل والقصير للفترة 1996- 2020.

الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات اهتمام بارز بالمتغيرات الكلية الأربعة التي قدمها كالدر في نموذجه المعروف بالمربع السحري، عليه تم عرض الدراسات السابقة وفق هذه المتغيرات، وهي كالتالي:

- **النمو الاقتصادي** : مثولية كالدر، أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية على عدد من اقتصاديات الدول النامية عدم مثولية مربع كالدر السحري بها، فأكدت عدد من الدراسات على الاقتصاد الجزائري للفترة المحصورة بين سنتي 2000 و2016، تشوه مربع كالدر السحري بالنسبة للاقتصاد الجزائري، وإن التشوه الذي مني به جعل منه غير ناجع، وإن السياسة النقدية المتمثلة أساسا في توجهات بنك الجزائر كانت محدودة نسبيا في التأثير على توجهات السياسة الاقتصادية الرامية إلى رفع مستويات الرفاهية، خاصة في ظل الهبوط الاقتصادي الشديد في السنوات من 2014 إلى 2016، وتعزو بعض الدراسات ذلك لعدد من العوامل منها ضيق وتخلف السوق المالي في الجزائر (بن على و بوهرزة، 2017)، (راتول وكروش، 2014). بالمقابل تتفق دراسات أخرى أجريت على الاقتصاد الجزائري بأن الفترة 2005- 2009 هي فترة البرنامج التكميلي لدعم لنمو الاقتصادي، وتعتبرها أفضل فترة لأداء الاقتصاد الجزائري، وظهر ذلك من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية واتساع شكل المربع واقترابه من مثولية مربع كالدر السحري، ولكن منذ بداية 2010 عرف الأداء الاقتصادي الجزائري تراجعا مقارنة بالفترة السابقة، وذلك من خلال ملاحظة انكماش شكل مربع كالدر، مما يدل على تراجع المؤشرات الأربعة والابتعاد عن مثلوية مربع كالدر (دشوشة وبن زاوي، 2016) ،(كريا مسعودي،2017). ولم تشذ عما تقدم من نتائج دراسات دراسة أجريت على الاقتصاد الليبي للفترة 1996- 2018، حيث أظهرت تشوه واضح لمتغيرات مربع كالدر السحري بالاقتصاد الليبي، وتبرر الدراسة ذلك بسبب عدم وجود أي خطة للإصلاح الاقتصادي أو المؤسسي بالدولة الليبية، وبالتالي أظهرت عدم مثلوية مربع كالدر بالاقتصاد الليبي (يخلف، 2018). وتؤكد دراسة على الاقتصاد المصري للفترة 1980- 2018، أن تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور ليس سهلا، فعند حدوث تحسن في بعض محاور المربع يظهر تدهور في محاور أخرى في نفس السنة، أي أن مثلوية المربع السحري لم تتحقق كاملة في الاقتصاد المصري. وتشير النتائج إلى وجود علاقة توازنية موجبة طويلة الأجل بين الأنفاق العام ومتغيرات النمو الاقتصادي (رمضان ووفاء، 2000).

الموارد الطبيعية، ويلاحظ من الدراسات السابقة المشار إليها آنفاً، أن المتغيرات الاقتصادية الكلية لكالدور لا تعمل في الدول النامية وتقريبا جلها غنية بالموارد الطبيعية، فلماذا! هذا ما تجيب عليه نتائج الدراسات التالية، حيث أفصحت دراسة على الاقتصاد العراقي أن توسع مربع كالدور جهة اليمين (متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي، ورصيد ميزان المدفوعات) ويقترب من نسب البلد المثالي لمنظم(OCDE) وذلك بفعل القطاع النفطي فقط، أي لا يوجد دور للقطاع الحقيقي في الاقتصاد الحقيقي، وهذا يعكس الاختلال البنيوي للاقتصاد العراقي (محمد ونصيف، 2019). وتتفق معها دراسة على الاقتصاد الليبي، حيث أظهرت تحليل مؤشرات مربع كالدر 2013، أنه لا يوجد نمو اقتصادي عبر تخصيص الموارد، وبالتالي ما يسوق له أنه نمو ما هو إلا عائد بيع الموارد الطبيعية، (يخلف، 2018). وتضافرت عدد من الدراسات على الاقتصاد الجزائري، والتي برهنت أنه لم تستطيع السياسة النقدية التوسعية

إحداث معدل نمو اقتصادي، وذلك يرجع إلى أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مداخيل المحروقات، لذا يجب الاستعانة بالسياسة المالية من أجل رفع معدل النمو، وفي ظل حدة الصدمة الخارجية الناجمة عن تدهور أسعار البترول في الأسواق الدولية، وبالتالي يجب مواصلة التوسع في الاستثمار بالقطاع الصناعي والزراعي والسياحي في ان واحد، من أجل تشجيع الاقتصاد وتوسيع الصادرات غير النفطية (سفاحلو وزناد، 2017)،(راتول وكروش، 2014)، واستطردت دراسة "بومعزة" التي أجريت على الاقتصاد الجزائري أن صانع القرار الاقتصادي بالبلد يتبع سياسة توسعية في حالة ارتفاع أسعار المحروقات وسياسة تقشفية في حالة انخفاضها، وبالتالي إيرادات النفط لها تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي وتعتبر محددا رئيسا للنمو الاقتصادي في الجزائر، فهي تمثل دخلا أساسيا للدولة (بومعزة، 2017). وعلى صعيد متصل ترى بعض الدراسات أن هناك عدد من المعوقات التي بوجودها في الدول النفطية تجعل من تحقق مثولية مربع كالدر بالدول الريعية أمر بالغ الصعوبة، وخاصة في محور النمو الاقتصادي، حيث بررت بعضها أن كبر حجم الاقتصاد الغير رسمي يجعل من فرص التنمية عبر السياسات النقدية سيئة، والتركيز على الحد من البطالة عبر التشغيل في الإدارات العمومية الغير منتجة لن ينمي الاقتصاد أو يحد من البطالة فعليا، وأظهرت أن نقص فاعلية السياسة الاقتصادية تعد عائق في طريق تحقيق هدف التنمية واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي، وهذا قد يرجع لعدم استيعاب الاقتصاد لهذا الحجم الكبير من الاستثمارات العامة. وعدم القدرة على التخطيط الصحيح والتدرج في تطبيق السياسة المنتهجة ذات القدرات المالية الهائلة. وبالتالي تؤكد بعض الدراسات وجود أثر واضح لاقتصاد المعرفة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال اعتماده على التقنيات المتطورة المولدة للثروة، وبالشكل الذي يسمح بزيادة الإنتاج المرتبط بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، مما يحقق هدف النمو الاقتصادي، (رمضان محمد، 2011)، (محمد صلاح، 2016،) (خبازي، 2017).

نمو مرتفع، تشيد نتائج عدد من الدراسات بالنمو الاقتصادي المرتفع الذي حققته السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل صانع القرار الاقتصادي بتلك الدول محل الدراسة، حيث أشارت دراسة على بعض الدول المتقدمة والنامية للفترة 2012 -1997، أن أداء نمو الاقتصاد الصيني والدول الآسيوية جيد بالرغم من الأزمات الاقتصادية للفترة 1998 على النمو الأسيوي، وسنة 2008 على الاقتصاد الروسي الذي انتعش وحقق مؤشراً مرتفعاً بعد الأزمة مباشرة، وكان أداء الاقتصاد البرازيلي مفاجئاً إلى حد ما، حيث أظهر معدل نمو منخفض وعجز متصاعد في الحساب الجاري، (Vinícius & Teixeira. 2014)، وعلى نفس الغرار أكدت دراسة على دول المجموعة الاقتصادية للست دول بوسط إفريقيا خلال الفترة 2016 -1991، أن الكتلة المالية كان لها تأثير على النمو الاقتصادي بدول المنطقة (Ulrich, 2020)، كما برهنت دراسة على الاقتصاد السعودي للفترة 1991- 2017 أنه كان الأداء الاقتصادي للحكومة السعودية جيدا من خلال اتساع مساحة مربع كالدر لسنوات معينة، أي أنها حققت معدل نمو اقتصادي مرتفع، (إبراهيم وسندس، 2019) وعلى نفس الغرار بينت دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970- 2014، أنه لا أثر في النمو الاقتصادي من خلال أن 43% من السياسة النقدية تؤثر في النمو الاقتصادي والباقي تؤثر فيه عوامل أخرى، (هشام لبزة، 2017).

نمو منخفض، بالمقابل يكشف طيف من الدراسات السابقة ضعف النمو بسبب الأزمات الاقتصادية وتغير الظروف العالمية، فأظهرت دراسة على 11 دولة من دول منطقة اليورو، أنها ساهمت في انخفاض معدلات النمو لحصة للفرد التي كانت مرتفعة في ستينات القرن الماضي، هذا جعل قيم مؤشر النمو سلبي بشكل دائم بعد ستينات القرن الماضي، مما يشير لانتهاء العصر الذهبي لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، (Picek, 2017)، وفي نفس الاتجاه أفصحت دراسة على الاقتصاد التركي للفترة 2006- 2017، أن أفضل عام للاقتصاد التركي هو 2012 وأسوء عام هو 2009 الذي وقعت فيه الأزمة الاقتصادية العالمية، كما أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008 بشدة على الاقتصاد التركي وانخفض الأداء بنسبة 54 %سنويا (İbrahim & YILDIZ, 2019)، كما أفصحت دراسة على الاقتصاد البرازيلي والتشيلي عبر استخدام منهجية مربع كالدر السحري أن تشيلي تأثرت بالأزمة الاقتصادية العالمية للفترة 2008-2011، أكثر من البرازيل(Medrano & Teixeira, 2013) ، ولم تشذ عما تقدم، نتائج دراسة على الاقتصاد العراقي التي

استخدمت أسلوب مربع كالدر، حيث أظهرت انخفاض النمو الاقتصادي العراقي، (وفاء أمين وأحمد حمدان، 2018)، وفي ذات الاتجاه أظهرت دراسة على الاقتصاد الجزائري أن أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي ضعيف، وهذا ما يدل على أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الدور المهم في بلوغ هدف التوازن من خلال تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية حتى في ظل الانفتاح على الخارج وجملة الإصلاحات المتخذة، (العياطي وبن عزة، 2018).

نمو طردي، بالرغم من النتائج التي أظهرتها آنفاً طيف من الدراسات السابقة حول ارتفاع وانخفاض النمو الاقتصادي، إلا أنها لم توضح بشكل جلي هل كان الأثر في الاتجاه الطردي أو العكسي، وبالتالي كانت نتائج الدراسات أكثر دقة في تحديد تداعيات النمو الاقتصادي للسياسات الاقتصادية التي اتخذها صانع القرار الاقتصادي بالدول التي أجريت عليها هذه الدراسات، فأظهرت دراسة على الاقتصاد المصري وجود علاقة توازنية موجبة طويلة الأجل بين الإنفاق العام ومتغيرات النمو الاقتصادي، (رمضان ووفاء، 2020). وكذلك كشفت دراسة على جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا، علامات الانتعاش الاقتصادي في كلا البلدين حيث نمى الاقتصاد السلوفاكي بنحو 4.2% أي ضعف الاقتصاد التشيكي الذي حقق معدل نمو بنحو 2.7%، (Bolotov et. al., 2013). وتوصلت عدد من الدراسات على الاقتصاد الجزائري من إظهار تحقق نتائج إيجابية وبمعدلات نمو مقبولة، (ماجدة مدوخ، 2003، وبن رمضان وزرقاني، 2016، ومسعودة وآخرين، 2018، وقدور وعطا الله، 2016، وEmmanuel & Luc, 2020، ووعيل ومحفوظ، 2016).

- **التضخم** :أما فيما يخص الركن الثاني من أركان مربع كالدر السحري لم يخلوا ما توصلت إليه نتائج الدراسات السابقة من تجاذبات حيث أظهرت عدد من الدراسات أن هناك تضارب في تحقيق هذا الهدف نتيجة لاختلاف السياسات الاقتصادية، فبرهنت عدد من الدراسات على الاقتصاد الجزائري والعراقي أن السياسة النقدية حققت هدف التضخم، أي الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار (راتول وكروش، 2014، 2018، ورمضان محمد، 2011، وبونوة وغمور، 2018، وماجدة مدوخ،). إلا أنه منذ بداية 2010 عرف الأداء الاقتصادي الجزائري تراجعا مقارنة بالفترة السابقة وذلك من خلال ملاحظة انكماش في شكل مربع كالدر، مما يدل على تراجع المؤشرات الأربعة والابتعاد عن مثلوية مربع كالدر السحري (زكريا مسعودي، 2017)، والملفت أن دراستين على الاقتصاد العراقي والجزائري أظهرتا تحسن في تداعيات التضخم على البلدين الناميين عبر استخدم أدوات الإنفاق العام والتي تعد إحدى الأدوات المهمة في السياسة المالية، إلا أن هذا التحسن الذي أظهر وجود علاقة عكسية وقوية بين الإنفاق الحكومي العام ومعدلات التضخم، لا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، وذلك بسبب أنَّ كلَّ الزيادات في الإنفاق العام تنفق على سلع استهلاكية وانعدام الإنتاج المحلي من جهة وعمليات الفساد وتهريب رؤوس الأموال من جهة أخرى (مسعودة وآخرين، 2018، وعبد الكريم، 2019).

بالمقابل ركزت عدد من الدراسات السابقة على الاختلال في التوازن العام بالبلدان النامية وخاصة الريعية منها، فتوصلت دراسة على الاقتصاد الليبي إلى عدم استقرار المستوى العام للأسعار بالبلد خلال الفترة 1996- 2018، (بخلف، 2018). لتتفق معها دراسة على الاقتصاد العراقي وتبين انكماش مربع كادر جهة اليسار وابتعاده عن نسب البلد المثالي لمنظمة (Organisation for Economic Co-operation and Development-OCDE). وذلك يدل على عدم فاعلية السياسة المالية في الحد من عدم استقرار الأسعار أو حتى التأثير فيها، (عبد الكريم ومحمد، 2019)، وفي نفس الاتجاه وعلى ذات البلد أظهرت دراسة أخرى من أن مربع كالدور للاقتصاد العراقي بالفترة 2008 -2004، يعاني من خلل في تحقيق هدف استقرار الأسعار، ولم تستطع السياسة النقدية التحفيز ولا حتى بشكل غير مباشر، (وفاء أمين وأحمد حمدان، 2018)، لتوصي دراسة على الاقتصاد الجزائري أن وجود أدوات الدفع الالكترونية يجب أن يكون مشروط بوجود الإشراف الحصين والصحيح على إصدار النقود الالكترونية، حتى لا يكون هناك إفراط في إصدار هذا النوع من النقود ومن ثم صعوبة التحكم في هدف الاستقرار النقدي (خبازي، 2017).

علاوة على من تقدم تفصح عدد من الدراسات على تفاقم التضخم في عدد من الدول النامية والريعية، حيث توصلت دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970- 2014، أن تغيرات أسعار البترول تؤثر على معدل التضخم، ووجود علاقة طردية بينهما، (بن رمضان

وزرقاني، 2016). لتتفق معها دراسة على الاقتصاد المصري، مشيرة إلى وجود علاقة توازنية موجبة طويلة الأجل بين الأنفاق العام ومتغير التضخم، (رمضان ووفاء، 2020)، ولم تشذ عنهما نتائج دراسة أجريت على دول المجموعة الاقتصادية للست دول بوسط إفريقيا، خلال الفترة 1991- 2016، للكتلة المالية تأثير ايجابي وكبير على مستوى التضخم (Ulrich, 2020). كما أفادت نتائج دراسة على الاقتصاد السعودي للفترة 1991- 2017، أنه لم تستطع السياسة الإنفاقية بها تحقيق كافة أهداف السياسة الاقتصادية في بعض السنوات، وهذا ما أظهره ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي لسنوات معينة، (إبراهيم وسندس، 2019). ولتسير في ذات الاتجاه نتائج دراسة على الاقتصادي الليبي للفترة 2010- 2014، حيث أظهرت التقديرات المتعلقة بالرقم القياسي أن هناك زيادة في المستوى العام للأسعار تقدر حوالي 50% خلال الخمسة سنوات الماضية، وكانت هذه الزيادة مصحوبة بالارتفاع في جميع مكونات الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وعدم اقتصارها على أسعار بعض السلع دون غيرها، (أبوعزوم واخرون، 2016)، وتؤكد نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970- 2014، أن التغير في الطلب على النقود بـ 10% يؤدي لتغير بـ 23% في المستوى العام للأسعار (هشام لبزة، 2017). وكانت النتائج التي توصلت لهما دراستين على الاقتصاد الجزائري للفترة 2015 -1980، أكثر وضوح في إبراز مصدر ارتفاع معدلات التضخم، وهو انتهاج صانع القرار الاقتصادي بها سياسة مالية توسعية حسب ما أظهرته دراسة "وعيل" ونقدية توسعية وفق دراسة "سفاحلو"، (وعيل ومحفوظ، 2016 ، وسفاحلو وزناد، 2017، و Vinícius & Teixeira, 2014).

ثالثاً- البطالة: تباينت نتائج الدراسات السابقة على الدول النامية عموما والريعية منها خصوصاً، وذلك فيما يخص تداعيات السياسات الاقتصادية الخاصة بالبطالة، حيث كشفت دراستين على الاقتصاد الجزائري للفترة 1998- 2010، وللفترة 2000- 2013، أن السياسة النقدية فشلت في الحد من البطالة، وبالتالي لم تستطع تحقيق المثولية بحسب مربع كالدور (رمضان محمد، 2011، وراتول وكروش، 2014)، وتبرر دراسة" راتول" أن العجز الدائم لميزان المدفوعات الجزائري السبب الرئيسي في فشل السياسات النقدية، مما أدى لتدهور مستمر في اقتصاد الجزائر، وأثر هذا التدهور على نجاح المخطط الخماسي، مما نتج عنه تزايد البطالة وتدهور الإنتاج الزراعي. (محمد راتول، 2000)، لتقدم دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970- 2014، أن سبب أخر لفشل السياسات النقدية وعجز ميزان المدفوعات الجزائري يعود إلى التغيرات بأسعار البترول التي كان لها تداعيات عكسية على معدل البطالة، فبانخفاض أسعار المحروقات تزيد البطالة والعكس، (بن رمضان وزرقاني، 2016)، ولم تذهب بعيدا عن نتائج الدراسات الآنفة، النتائج التي توصلت لها دراسة على الاقتصاد الليبي الريعي للفترة 2018 -1996، حيث أظهرت وجود بطالة مرتبطة بعدة أسباب، أبرزها أسعار صادرات النفط والغاز (يخلف، 2018). وتؤكد دراسة على الاقتصاد العراقي، أن انكماش مربع كالدر جهة اليسار يشير إلى ارتفاع معدلات البطالة، وابتعاده عن نسب البلد المثالي لمنظمة (OCDE) وذلك يدل على عدم فاعلية السياسة المالية في التأثير فيها، (محمد ونصيف، 2019)، وتفيد نتائج دراسة على 11 دولة من دول منطقة اليورو، وسلوفاكيا ارتفاع معدلات البطالة تلعب الدور الأكبر لمعظم بلدان الدراسة (Bolotov et. al., 2013, & Picek, 2017)، وتوصي دراسة "خبازي" أن توفر أدوات الاقتصاد المعرفي لاسيما تكنولوجيا المعلومات وبروز قطاع الخدمات أدت لزيادة جيدة في تشغيل اليد العاملة، سيساهم في تحقيق هدف التشغيل بشرط أن تتمتع اليد العاملة بمهارات وكفاءات وخبرات عالية وقابلة للتطور المستمر، (خبازي، 2017).

الحد من البطالة، بالمقابل بين عدد من الدراسات السابقة أنه بالإمكان الاقتراب من مثولية كالدر في الحد من البطالة، حيث أظهرت دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 2001- 2016، أن الفترة 2009 -2005، تعتبر أفضل للأداء الاقتصادي من خلال تحسن المؤشرات الاقتصادية واتساع شكل المربع واقترابه من مثولية مربع كالدر، (زكريا مسعودي، 2017). وتفصح دراسات أخرى على أن سر الاقتراب من مثولية كالدر في الحد من البطالة يرجع للاستخدام الأمثل لأدوات السياسة الاقتصادية، حيث أفصحت دراسة على الاقتصاد الجزائري أن برامج السياسة الاقتصادية كان لها تداعيات إيجابيات على مستوى سنوات 2001- 2014، متمثلة في تشجيع الاستثمار الأجنبي والوطني وانخفاض معدل البطالة، ولها مجموعة من الإخفاقات والتي تتمثل في عدم تحقيقها لجميع أهدافها المرسومة (بونوة وغمور،

2018)، لتكون نتائج دراسات أخرى أكثر دقة ووضوح، حيث أكدت أن معدلات البطالة في الدولة الريعية تتأثر بأدوات السياسات المالية، بل لها الدور الرئيسي في الحد من البطالة، فتشير دراسات على الاقتصاد المصري والعراقي والجزائري، انخفاض معدل البطالة مع تراجع معدل النمو، مما يدل على أن البطالة في الجزائر ترتبط بشكل مباشر بالإنفاق العام الذي يمثل أحد أبرز أدوات السياسة المالية (رمضان ووفاء، 2020، وعبد الكريم، 2019، وسفاحلو وزناد، 2017، ومسعودة وآخرين، 2018). وعلى نفس الغرار أكدت دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 2010-2014، أن السياسة التوسعية الإنفاقية استطاعت الحد من ظاهرة البطالة في الاقتصاد، بالرغم من أنه يطرح عدة تساؤلات حول نوعية الموارد المالية التي تعتمد بدرجة كبيرة على العوائد النفطية وجبايتها (محمد صلاح، 2016). وتتفق مع ما تقدم من دراسات دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1995- 2015، حيث أظهرت أن انخفاض معدلات البطالة بسبب تطبيق سياسة مالية توسعية (وعيل ومحفوظ، 2016). وفي نفس الاتجاه تفيد دراسة أجريت على دول المجموعة الاقتصادية للست دول بوسط إفريقيا، أن للكتلة المالية تأثير ايجابي على التوظيف (Ulrich, 2020)، في حين أظهرت دراسة الدور الناجح للقنوات النقدية في الحد من البطالة بالاقتصاد العراقي للمدة 2008 -2004، حيث أظهر نتائج تقنية كالدر أن هناك خلل في تحقيق هدف تخفيض البطالة. ولكن قيام المصرف المركزي العراقي وفي الفترة 2009-2014، دور في تحفيز المصارف التجارية على زيادة منح الائتمان، مما ساعد على تخفيض البطالة، وبالتالي ظهر تحسن واضح في مربع كالدر عبر حدوث تحسن في مؤشر البطالة (وفاء أمين وأحمد حمدان، 2018). وعلى صعيد متصل اتسمت معدلات البطالة في دراسة على الاقتصاد السعودي، ودراسات على الاقتصاد الجزائري بالاستقرارية إلى حد ما إذ كانت نسبتها ما بين 5 % و10% في أغلب سنوات الدراسة، وهذا يعد معدل منخفض للبطالة (إبراهيم وسندس، 2019، وهشام لبزة، 2017، وماجدة مدوخ، 2003، وقدور وعطا الله، 2016).

رابعاً- العجز :تتضافر الدراسات السابقة على إظهار الضرر الناجم عن عجز ميزان المدفوعات، بل أن سياسة الإصلاح الاقتصادي مرتبطة أساسا باختلال ميزان المدفوعات، حيث أن الضغوطات التي تعانيها الدولة في ميزان المدفوعات الخارجي تكون هي الدافع الأساسي للإقدام على سياسة الإصلاح، وأن آليات التسوية لموازين المدفوعات تبدو منطقية في معظم جوانبها. كما أن مخلفات الاستعمار بالدول التي عانت من حقب الاستعمارية في القرون الماضية، جعلت ميزانية الدول وميزان مدفوعاتها في حالة عجز دائم، لهذا فشلت جل مخططات الدول في معالجة أو الحد من العجز للتخلص من التدهور الاقتصادي، ومن أبرز التجارب على ذلك هي التجربة الجزائرية والعراقية والليبية والبرازيلية والسلوفاكية (محمد راتول، 2000 ، وهشام لبزة، 2017، وزكريا مسعودي، 2017، ورمضان ووفاء، 2020، ويخلف، 2018 ، وVinícius & Teixeira, 2014، وPicek, 2017 ، وBolotov et. al., 2013)، من جانب أخر تظهر نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري، أنها استطاعت تحقيق نتائج إيجابية فيما يتعلق بتوازن ميزان المدفوعات، (ماجدة مدوخ، 2003)، وتشير دراسة على فاعلية مربع كالدور للاقتصاد العراقي للمدة 2008 -2004، أن هناك فائض في ميزان المدفوعات، وفي الفترة 2009- 2014، حدث عجز في ميزان المدفوعات وتحديداً في 2009، (وفاء أمين وأحمد حمدان، 2018). ويؤكد "خبازي" في دراسته أن اقتصاد المعرفة يساهم بشكل فاعل في تحقيق الاستقرار الخارجي، وذلك بفضل تزايد التجارة الالكترونية التي ساهمت في تنمية التجارة الخارجية (خبازي، 2017).

إلا أن طيف من الدراسات يرجع السبب الرئيس للخلل بميزان المدفوعات بالدول الريعية هو أسعار النفط، حيث أثبتت دراسة على الاقتصاد السعودي للفترة 1991- 2017، أنه اتسم رصيد ميزان المدفوعات في السعودية بالتحسن إلى حد كبير نتيجة لارتفاع أسعار النفط وارتفاع قيمة الصادرات الذي بدأ منذ سنة 2000، وقد بدأ هذا الرصيد يتراجع وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة من الدراسة بسبب انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض قيمة الصادرات مقارنة بارتفاع فاتورة الواردات لتلبية المستوى المرتفع للطلب المحلي من السلع والخدمات العامة، (إبراهيم وسندس، 2019). وتتفق معها دراسة جزائرية للفترة 1980- 2015، حيث أظهرت إن تحسن الوضع العام للميزان التجاري يرجع بصفة أساسية للارتفاع الطفيف في أسعار البترول في أسواق النفطي العالمي، ويرجع ذلك لقلة تنوع

الصادرات من السلع والخدمات خارج المحروقات، فهي لا تزال تعرف مستويات ضعيفة هذا من جهة، ومن جهة أخرى اتخاذ إجراءات تقييد الواردات من السلع انعكس إيجابا على رصيد ميزان المدفوعات، (سفاحلو وزناد، 2017). وفي نفس السياق تشير نتائج دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970- 2014، إلى أن تغيرات أسعار البترول تؤثر على رصيد الميزان التجاري، ووجود علاقة طردية بينهما، (بن رمضان وزرقاني، 2016). وبرهنت دراسة على الاقتصاد الجزائري للفترة 1995- 2015، على أن رصيد ميزان المدفوعات حقق نتائج جيدة في أغلب سنوات الدراسة، وذلك بتحقيقه فوائض، والذي يرجع لعاملين وهما زيادة صادرات المحروقات وارتفاع أسعارها (وعيل ومحفوظ، 2016).

السياسة الاقتصادية هي العلاج المؤكد للعجز الذي يظهر بموازين مدفوعات الدول، حيث أفصحت دراسة على الاقتصاد الجزائري على أن السياسة النقدية خلال الفترة 2000- 2013، لم تستطيع تحقيق الأمثلية بحسب المربع السحري لكالدور فيما يخص توازن ميزان المدفوعات، (راتول وكروش، 2014). كما أظهرت دراسة على الجزائر للفترة 1990- 2014، أن لسعر الصرف أثر مباشر على ميزان المدفوعات ومعدل الخصم، في حين أن الكتلة النقدية مستثناة لغياب علاقة سببية بينها وبين ميزان المدفوعات، وأن السياسة النقدية لعبت دوراً في معالجة اختلال ميزان المدفوعات وإن كان نسبياً، لاعتماد الجزائر على مصدر وحيد وهو الصادرات النفطية، (حاجي سمية، 2016). ولكن بالرغم من أتفاق الدراسات السابقة على أن السياسات الاقتصادية مهمة للحد من عجز ميزان المدفوعات، إلا أنها تختلف في تحديد أي السياسات فعالة للحد من خلل موازين المدفوعات للدول، حيث اتفقت الدراستين الآنفتين على أن السياسات النقدية وقنواتها لها فاعلية ملحوظة في علاج عجز الميزان التجاري، إلا أن دراسة "مسعودة" للفترة 1990- 2017، بينت أن العلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات عكسية وضعيفة، مما يشير إلى عدم فعالية السياسة المالية في معالجة أو الحد من اختلال ميزان المدفوعات، (مسعودة واخرين، 2018).

الخلاصة، عدم مثولية مربع كالدر السحري بالدول الريعية والنامية منها تحديداً، يرجع إلى أن الاقتصاديات الريعية تعتمد على مداخيل المحروقات، لذا يجب الاستعانة بالسياسة المالية التوسعية من أجل رفع معدل النمو والبطالة، وبالمقابل السياسة النقدية الانكماشية فعالة في الحد من التضخم وعجز ميزان المدفوعات.

2. واقع الاقتصاد الليبي :

للتعرف على واقع أداء الاقتصاد الليبي وفق متغيرات مربع كالدر السحري، للفترة ما بعد تغير النظام بشكل عام والاقتصادي بشكل خاص بالبلد سنة 2011 وحتى 2020، تم تقسيم هذه الحقبة إلى ثلاث فترات، الفترة الأولى 2011-2013، وهي الفترة التي تلت تغيير نظام الحكم وشهدت استقرار نسبي، والفترة الثانية 2014-2017، التي وقعت فيها حرب داخلية عرفت بـ "فجر ليبيا" وما تلتها من تداعيات على الاقتصاد الليبي، والفترة الثالثة هي الفترة التي تدخلت فيها الأمم المتحدث في الشؤون الاقتصادية المحلية وقدمت فيها خارطة إصلاحات اقتصادية والتي عرفت بإصلاحات "ستيفاني ويليامز" المبعوثة بالإنابة للأمم المتحدة بليبيا، وبعد استعرض هذه الحقبة بمراحلها الثلاث سيتم دمجها معا والنظر إليها بشكل أشمل والتعرف على تداعياتها خلال العقد 2011-2020، بالكامل على الاقتصاد الليبي .

1.2. مربع كالدر الاقتصادي لمتوسط الفترة 2011– 2013:

شهدت هذه الفترة التوسع في الإنفاق الاستهلاكي العام وانكشاف كبير للاقتصاد المحلي على الدولي وارتفاع معدل البطالة وكذلك ارتفاع حاد بمعدل التضخم. حيث أظهر الشكل (1) حجم التشوه الذي تعانيه المتغيرات الكلية للاقتصاد الليبي، وهذا يشير لعشوائية تخطيط متخذ القرار الاقتصادي في تسيير الاقتصاد الليبي، فعند النظر لنتائج مربع كالدر الليبي، يلاحظ عشوائية في السياسات الاقتصادية، بل لا يمكن تمييز نهج السياسة المتبعة، هل هي توسعية أم انكماشية، هذا فضلا عن ظهور مؤشرات جيدة والتي لا تعكس حقيقة عمل الاقتصاد الليبي، وذلك وفق ما أظهرته الدراسات السابقة على أنها دارجة في الكثير من الاقتصاديات الريعية، فمعدل النمو الاقتصادي الليبي المرتفع

والذي تجاوز المعدل الأمثل العالمي، حيث سجل في المتوسط للفترة 2011- 2013 نحو 23% متجاوز المعدل الأمثل بنحو 19%، تجد مصدره هو إيرادات صادرات الموارد الطبيعية، وما نجم عنها من احتياطيات ضخمة تكدست عبر الزمن بسبب ادخارها وعدم استثمار جلها.

شكل 1. يوضح مؤشرات مربع كالدر الاقتصادي الليبي لمتوسط الفترة 2011- 2013

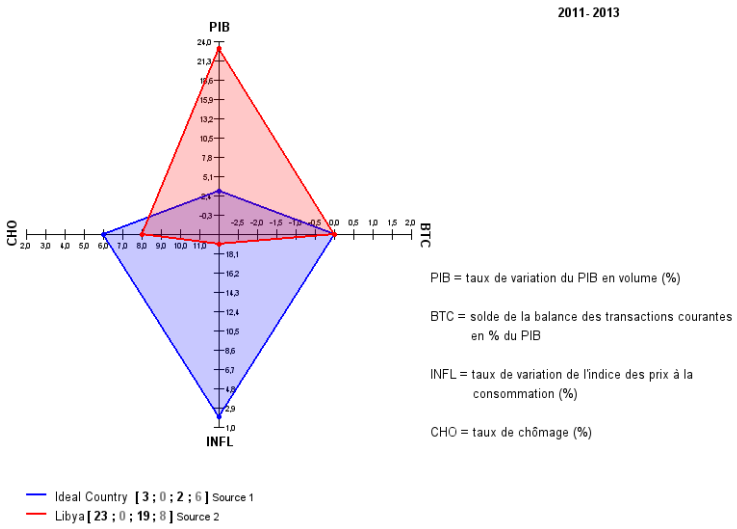

كما أن التوازن الذي أظهره ميزان المدفوعات والذي أتى تقريبا متفق مع مثولية معدل كالدر، تجد سببه كما ذكر آنفاً الموارد الطبيعية وما نجم عنها من احتياطيات ضخمة، كما تشير تقارير المؤسسات الرقابية المحلية إلى أن الحكومات المتتابعة بعد 2011 وعلى مدى ثلاثة أعوام تنفق الأموال بالمليارات من مخصصات ميزانيات التنمية المبرمة في عهد النظام السابق، مما وفر لها مصدر للإنفاق وخفض قيمة العجز بميزان المدفوعات، (تقرير ديوان المحاسبة 2014، ص 22).

ويظهر الشكل (1) أيضا أن معدلات التضخم كانت خلال الفترة 2011-2013 مرتفعة جدا، حيث سجلت في المتوسط 19% متجاوزة القيمة المثلى بنحو 17%، كما لوحظ ارتفاع معدلات البطالة، حيث تجاوزت 8%، متجاوزة المعدل الأمثل العالمي المقدر بنحو 6%، وهذا سببه التوسع في الإنفاق العام، حيث أظهرت تقارير المؤسسات الرقابية ارتفاع غير مسبوق لمخصصات الإنفاق الاستهلاكي العام عبر الميزانية التسييرية (المرتبات والمصروفات العمومية) حيث بلغت 75% للعام 2012م، وجاء ذلك على حساب مخصصات التنمية التي رصدت لها 25%، في مخالفة للقانون رقم 85 لسنة 1970 والذي يقضي بتخصيص ما لا يقل عن 70% من الإيرادات النفطية لأغراض التنمية، وهذا السوء في إدارة المال العام فوت فرص تطوير البلد وتحسين الخدمات التعليمية والصحية، وإصلاح البنية التحتية، (تقرير ديوان المحاسبة، 2012، ص149).

2.2. مربع كالدر الاقتصادي الليبي لمتوسط الفترة 2014– 2017:

أظهر مربع كالدر للاقتصاد الليبي تشوه ملفت للنظر خلال الفترة 2014- 2017، حيث لم تتطابق جل زواياه مع مثولية مربع كالدر السحري. فأظهرت معدلات نمو سالبة ومتدنية جداً بلغت نحو سالب 8% متجاوزة المعدل الأمثل العالمي بنحو 11%. وتسجل ذات الفترة معدلات تضخم مرتفعة حيث بلغت نحو 17%، متجاوزة هي الأخرى المعدل الأمثل العالمي بنحو 15%، مما أرهق المواطن البسيط وتسبب في تآكل مدخراته وانخفاض القيمة الحقيقية لدخله .

شكل 2. يوضح مؤشرات مربع كالدر الاقتصادي الليبي لمتوسط الفترة 2014- 2017

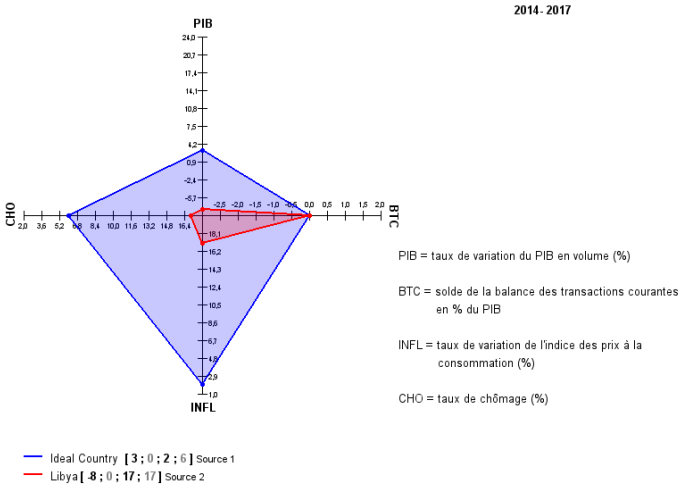

ومن جانب أخر شهدت الفترة تطرف في معدلات البطالة، حيث سجت الفترة الممتدة من 2014 وحتى 2017م، معدلات بطالة مرتفعة بلغت نحو 17% وهي متجاوزة للمعدل الأمثل العالمي بنحو 11%، ولكن الركن الوحيد للمربع السحري بالاقتصادي الليبي الذي حقق معدل قريب من المعدل الأمثل هو معدل ميزان المدفوعات حيث سجل قيمة موجبة بلغت 1%.

ولكن ما سبب هذا التشوه الكبير لمربع كالدر بالاقتصاد الليبي!، للإجابة على هذا التساؤل وجب الرجوع لطبيعية مجريات الأمور سنة 2014، ويلاحظ أن الحرب الداخلية التي اندلعت عقب انتخابات مجلس النواب سنة 2014، بالعاصمة طرابلس كانت مؤثرة جداً على الاقتصاد، بل تعد نقطة تحول فارقة في تغيير المسار الاقتصادي بليبيا خلال العقد الأخير، طبعاً بعد تغيير النظام الحاكم بليبيا سنة 2011، حيث أدت إلى انقسام مؤسسي وسياسي وأمني وعسكري بالبلد كما تسببت في خسائر مادية فادحة للمال العام والخاص، هذا فضلا عن ارتفاع عدد الوفيات لأبناء البلد، والتسبب في إعاقة عدد كبير من المواطنين، في ظل غياب الإحصائيات الرسمية التي تبين الحجم الفعلي لتلك الخسائر.

هذا بالإضافة، إلى سوء إدارة المصرف المركزي ولعبه دور المشاهد على سوء إدارة الأموال عبر الحكومة، أدى إلى ظهور عجز بلغ 28 مليار دينار، (تقرير ديوان المحاسبة، 2014، ص170). مما يكشف حقيقة أداء الجهاز المصرفي، وبيان فساده بالتقارير الرقابية الرسمية، ومن ابرز ملامح هذا الفساد هو منع الجمهور من تداول العملات الصعبة، ومنح الاعتمادات لفئة معينة، أطلق عليها فئة رجال أعمال ليجلبوا سلع فاسدة وحاويات فارغة، ويتاجروا بالنقد والصكوك بالسوق السوداء تحت شرفة المصرف المركزي، معلنة عن بداية تدهور العملة الوطنية والتسبب في انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي، وزيادة معاناة المواطن، مع شح السلع الأساسية وأزمة السيولة وسوء خدمات الكهرباء والماء والصرف الصحي والصحة والتعليم وغيرها، (تقرير ديوان المحاسبة، 2017، ص 79).

3.2. مربع كالدر الاقتصادي الليبي لمتوسط الفترة 2018– 2020:

أظهر الشكل (3) تشوه المؤشرات الاقتصادية بليبيا، مظهر تضخم ركودي عانى منه الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2018-2020 وبالتالي عدم مثولية مربع كالدر السحري بليبيا. فأظهر مربع كالدر بالاقتصاد الليبي نمو اقتصادي مرتفع بلغ 74.3% بسبب استئناف تصدير النفط ببعض الموانيء التي أقفلت لعدة سنوات، مع ارتفاع معدل البطالة بنحو 21.77%، وبالمقابل يظهر فائض بميزان المدفوعات بمعدل 1.08%، يصبحه تضخم حاد تجاوز 17%.

شكل 3. يوضح مؤشرات مربع كالدر الاقتصادي الليبي لمتوسط الفترة 2018- 2020

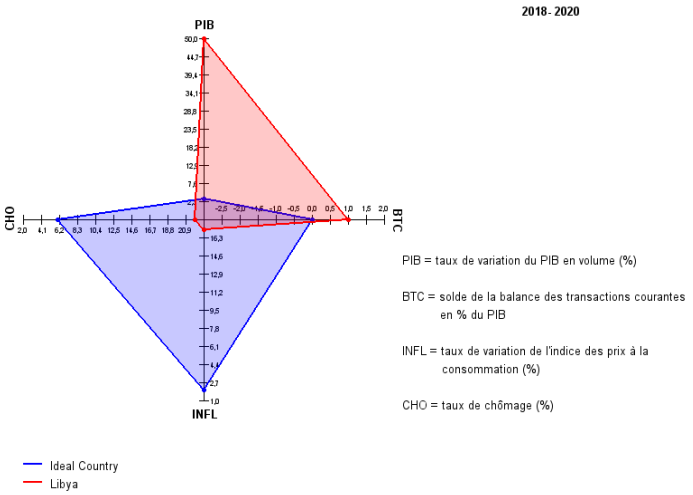

4.2. مربع كالدر الاقتصادي الليبي لمتوسط الفترة 2011– 2020:

أظهرت نتائج مربع كالدر للاقتصاد المحلي للفترة 2011- 2020، تشوه جوهري لمؤشرات مربع كالدر السحر الأمثل، فمعدل نمو اقتصادي مرتفع بلغ 26.64% متجاوزا المعدل الأمثل بنحو 24%، مع معدل بطالة مرتفع بلغ 15.64% متجاوز المعدل الأمثل للبطالة بنحو 9%، وهذا يشير إلى ركود بالاقتصاد الليبي، وأن معدلات النمو الاقتصادية ما هي إلا نتاج موارد طبيعية لا علاقة لصانع القرار الاقتصادي الليبي بها، أي ليست نتيجة عمل اقتصادي حقيقي عبر انتهاج سياسة اقتصادية توسعية تهدف للنمو الاقتصادي وامتصاص البطالة.

شكل 4. يوضح مؤشرات مربع كالدر الاقتصادي الليبي لمتوسط الفترة 2011– 2020

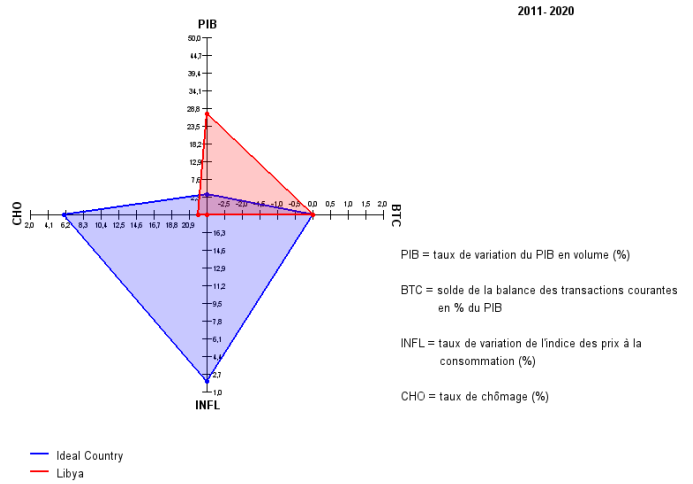

كما أظهر الشكل (4) فائض بميزان المدفوعات خلال متوسط الفترة 2011- 2020، مع معدلات تضخم حادة بلغت 18%، متجاوزة بذلك المعدل الأمثل لكالدور بنحو 16%، وهذا يشير إلى أن الاقتصاد الليبي خلال العقد الأخير يعاني من تشوه وتضخم ركودي وغياب دور صانع القرار الاقتصادي به.

فسوء إدارة المال العام عبر وزارة المالية، وعدم قدرة القائمين عليها على فهم واستخدام أدوات السياسة المالية، تسبب في تفاقم العجز المحلي، حيث تشير تقارير المؤسسات الرقابية أن الفترة الممتدة من 2011 وحتى 2018، شهدت فشل ذريع للسياسة المالية التي اتبعتها الحكومة، والتي ترتب عليها انهيار مؤسسات الدولة وضياع الأموال وانعدام الأمن وخلق حالة عدم الاستقرار، كما شجعت هذه السياسة على الإتكالية والاعتماد على الدولة وأوقفت الشركات عن العمل، وأغلقت بعض المصانع التي كان يستوجب الاتجاه إلى تطويرها

والتشجيع على الاستثمار فيها، والنتيجة اتجه العاملون فيها إلى الخزانة العامة لتقاضي المرتبات من دون ممارسة أعمالهم، (تقرير ديوان المحاسبة، 2014، ص28).

والعامل الأخر المهم والذي لا يقل فتلك عن الحروب هو الفساد وغياب القانون، حيث تشير تقارير منظمة الفساد والشفافية العالمية أن ليبيا من الدول الأكثر فساد في العالم، وفق مؤشر مدركات الفساد "Corruption Perception index- CPI"، (تقرير ديوان المحاسبة، 2018). كما أظهرت تقارير المؤسسات الرقابية المحلية فساد المسؤولين والموظفين والجهاز المصرفي بليبيا، حيث تسبب هذا في هدر المال العام وتآكل الاحتياطيات العامة والخاصة، حيث أهدر أكثر من 80 مليار دينار كانت مخصصة لمشروعات تنموية خلال الفترة 2010- 2020. هذا فضلا عن أنفاق نحو 379.2 مليار دينار للفترة 2011- 2020، ولم يكن لها أثر على التنمية أو رفاهية المواطن الليبي، فأنفق خلال الفترة 2012- 2017، على قطاع الكهرباء نحو 30 مليار د.ل، ولازالت الدولة تعاني من الانقطاع المتكرر للكهرباء والذي يصل في فصل الصيف لعدة أيام. وأنفق على قطاع الصحة والأدوية 24 مليار د.ل، ولازال المواطن يبحث عن العلاج والدواء في المصحات الخاصة في الداخل والخارج. وأنفق على قطاع التعليم بشقيه العام والعالي 48 مليار د.ل، ولازالت الخدمات التعليمية تعاني من سوء الخدمة وتدني المخرجات إلى أقل المستويات. وأنفق على الدعم 24 مليار د.ل، ولازال المواطن يعيش العوز والمعاناة حيث يباع الرغيف والدواء والسلع الأساسية بأغلى الأسعار وانعدام وجود الوقود في أكثر من نصف مناطق الدولة، وتعثر توفرها بين الحين والحين في النصف الآخر من بلد البترول (تقرير ديوان المحاسبة، 2017، ص 79).

هذا بالإضافة، للفشل المدوي للإصلاحات الاقتصادية الموصى بها من قبل بعثة الأمم المتحدة و"IMF" التي ينتهجها المصرف المركزي حيث خفضت قيمة العملة الوطنية من 1.25 د.ل إلى 3.90 د.ل للدولار، محدثة انخفاض رسمي في قيمة العملة المحلية تجاوز 300% وتعهد المصرف بالتخفيض التدريجي لقيمة الدولار لاحقاً، لينكث بوعده ويتبعها في 13 يناير 2021، بتخفيض آخر لقيمة العملة الوطنية بلغت 4.48 د.ل للدولار، محدثة انخفاض رسمي في قيمة العملة المحلية تجاوز 350% عما كان عليه مطلع 2014، ليحمل كامل ضريبة سوء إدارة المال العام وما أحدثه من عجز توأم ودين عام على المواطن البسيط، محدثاً تآكل في مدخراته وانخفاض في قيمة دخله بلغ 258%. هذا فضلاً عن استنزاف الاحتياطيات العامة عبر سياسة انتقائية لإدارة التوسع في عرض النقد المشار إليها في تحليل الفترة 2014- 2017، والتي كانت الداعم الرئيسي للسوق السوداء وتدهور قيمة العملة المحلية والتسبب في تضخم حاد أدى لاستنزاف الأموال وانخفاض القوة الشرائية.

3. بناء وتقدير دوال الدراسة:

تتكون دوال الدراسة من أربعة دوال لتقدير توازن المؤشرات الأربعة الرئيسة لمربع كالدر السحري بالاقتصاد الليبي، وتكمن دوال الدراسة في التالي:

$$\sum EG = f(PE, PS, DD) = \alpha_0 + \alpha_1 \sum PE + \alpha_2 \sum PS + \alpha_3 \sum DD + \mu_i \quad (1)$$

$$\sum INF = f(PE, PS, DD) = \alpha_0 + \alpha_1 \sum PE + \alpha_2 \sum PS + \alpha_3 \sum DD + \mu_i \quad (2)$$

$$\sum Un = f(PE, PS, DD) = \beta_0 + \beta_1 \sum PE + \beta_2 \sum PS + \beta_3 \sum DD + \mu_i \quad (3)$$

$$\sum TB = f(PE, PS, DD) = \beta_0 + \beta_1 \sum PE + \beta_2 \sum PS + \beta_3 \sum DD + \mu_i \quad (4)$$

حيث تتمثل المتغيرات المستقلة في PE: وهو معدل نمو الإنفاق العام المتغير، وPS: مؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف وDD: متغير وهمي يعبر عن الفساد بالاقتصاد. والمتغيرات التابعة هي، EG_1: معدل النمو الاقتصادي INF_2: .معدل التضخم Un_3: .معدل البطالة . TB_4:معدل التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات). μ_i: المتغير العشوائي، (إبراهيم وسندس، 2019، ورمضان ووفاء، 2020. ومسعودة وآخرين، 2018، العياطي وبن عزة، 2018، وعبد الكريم،2019 ، ومحمد صلاح، 2016).

1.3.نتائج تقدير دوال الدراسة بالمدى الطويل

أظهرت نتائج اختبارات جذور الوحدة بطرق "ADF" و"PP" واختبارات "Correlogram" أن بعض سلاسل متغيرات دوال الدراسة استقرت عند المستوى وبعضها الأخر عند الفروق الأولى، عليه تحقق شروط استخدام منهجية "ARDL" لجميع دوال الدراسة (ملحق 1 و2 و3). كما تم التأكد من خلو جميع دوال الدراسة المقدرة بالمدى الطويل (ملحق 3)، وبالمدى القصير (ملحق 5) من مشاكل الارتباط الذاتي ''Serial Correlation LM Test''، وخلوها أيضًا من مشكلة عدم الاستقرار للدوال بالمديين الطويل والقصير وفق نتائج اختبارات الاستقرار ''Stability Test''، (الملحق5 و7)، في بعض الدوال تم التخلص من مشكلتي "Serial Correlation" وعدم استقرار الدالة بالآجلين عبر حذف DD تارة وحذف متغير "PS" تارة أخرى. وبالتالي تم تقدير دوال الدراسة بالأجلين وفق منهجية "ARDL" على النحو التالي:

$$D(EG) = 0.767339_{0.7808} + 0.390054_{0.1364}\, D(EG_{-1}) + 0.037642_{0.0597}\, D(PE_{-2}) + 1.299455_{0.0038}\, EG_{-1} + 0.039898_{0.1734}\, PE_{-1} + 21.24217_{0.0073}\, DD \quad (5)$$

$$D(INF) - 0.003458_{0.7563} = -1.513400_{0.2861} + 0.404195_{0.0454}\, D(INF_{-1}) - 0.240403_{0.3524}\, D(INF_{-2}) \; D(PE_{-2}) + 0.006782_{0.6194}\, D(PE_{-3}) + 0.029038_{0.0489}\, D(PE_{-4}) - 0.517905_{0.0527}\, INF_{-1} + 0.000549_{0.9746}\, PE_{-1} + 5.777141_{0.0662}\, PS + 26.50198_{0.0228}\, DD \quad (6)$$

$$D(Un) = 7.901342_{0.0028} + 0.019058_{0.9246}\, D(UN_{-1}) - 0.007053_{0.0753}\, D(PE_{-1}) - 0.457752_{0.0038}\, UN_{-1} + 0.011019_{0.0552}\, PE_{-1} + 0.564847_{0.3449}\, DD \quad (7)$$

$$D(TB)\; TB_{-1} - = 112.7488_{0.3846} - 0.152856_{0.7028}\, D(TB_{-2}) + 0.181134_{0.8551}\, D(PE_{-2}) - 0.985027_{0.0025} \; 0.964448_{0.4869}\, PE_{-1} + 141.5547_{0.0751}\, PS \quad (8)$$

– الدالة رقم (5) لمعدل النمو: بإجراء اختبار ''Wald Test'' لنتائج تقدير الدالة بالمدى الطويل، تم الحصول على القيمة المحسوبة لاختبار الإحصائية ''F'' حيث تساوي 7.38 وبعد الإطلاع على توزيع''Pesaran distribution table'' وبالتحديد جدول (Unrestricted Intercept & no Trend'' al., 1999''، وجد أن القيمة الدنيا لقيمة ''Lower Bound Value'' تساوي "3.79" وأن القيمة العليا لـ ''Upper Bound Value'' تساوي "4.85" وذلك عند 5%، ومما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة حسب ما أظهرت نتائج اختبارات ''Bound Test''.

– الدالة رقم (6) لمعدل التضخم: أظهر اختبار ''Wald Test'' أن اختبار الإحصائية ''F'' تساوي 4.28 مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات دالة التضخم. وأن مؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف ومتغير الفساد بالاقتصاد الليبي لهما أثر طردي على معدل التضخم بالمدى الطويل، مما تسبب في عدم استقرار المستوى العام للأسعار.

– الدالة رقم (7) لمعدل البطالة: كما كشفت نتائج اختبار ''Wald Test'' أن اختبار الإحصائية ''F'' تساوي 5.40، مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات دالة البطالة. وأن لمؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف ومتغير الفساد أثر طردي وقوى على ارتفاع معدلات البطالة بالاقتصاد الليبي.

– الدالة رقم (8) لعجز ميزان المدفوعات: بينت نتائج اختبار ''Wald Test'' أن اختبار الإحصائية ''F'' تساوي 4.8526، مما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغير الأنفاق العام "PE_{-1}" ومتغير مؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف ومعدل ميزان المدفوعات لفترة سابقة "TB_{-1}"، وأن مؤشر عدم الاستقرار السياسي لهما تداعيات سلبية على توازن ميزان المدفوعات.

2.3.نتائج تقدير دوال الدراسة بالمدى القصير

أظهرت نتائج تقدير دوال مربع كالدر بالاقتصادي الليبي للفترة 1996– 2020، بمنهجية "ARDL" النتائج الظاهرة بالمعادلات التالية:

$$D(EG) = -3.354665_{0.1341} + 0.351795_{0.0869}\, D(EG_{-1}) + 0.037560_{0.0498}\, D(PE_{-2}) + 19.29146_{0.0032}\, DD - 1.235258_{0.0004}\, ECT2_{-1} \quad (9)$$

$$D(INF) = -2.722640_{0.0598} + 0.385431_{0.0425}\, D(INF_{-1}) - 0.187584_{0.4370}\, D(INF_{-2}) - 0.000397_{0.9694}\, D(PE_{-2}) + \quad (10)$$

$$0.006180_{0.6442}\ D(PE_{-3}) + 0.024869_{0.0506}\ D(PE_{-4}) + 6.619820_{0.0247}\ PS + 22.15235_{0.0128}\ DD - 0.551665_{0.0336}\ ECT3_{-1}$$

$$D(Un) = 0.399558_{0.2840} + 0.045784_{0.8383}\ D(UN_{-1}) - 0.002306_{0.4097}\ D(PE_{-1}) - 0.413335_{0.0319}\ ECT3_{-1} - 0.513528_{0.3172}\ DD \quad (11)$$

$$D(TB) = -34.01590_{0.7118} - 0.202551_{0.5955}\ D(TB_{-2}) - 0.024600_{0.9793}\ D(PE_{-2}) - 1.022504_{0.0014}\ ECT1_{-1} + 8.626992_{0.8847}\ PS \quad (12)$$

- الدالة (9) لمعدل النمو: أظهرت نتائج تقدير دالة النمو الاقتصادي بمنهجية "ECM" أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ "ECT_{-1}" يكشف عن سرعة عودة متغير معدل النمو الاقتصادي نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث تقدر نسبة تصحيح اختلال التوازن بنحو 1.2 في كل فترة زمنية من الفترة "t_{-1}"، والتي تعد معامل تعديل ممتازة، أي عندما ينحرف مؤشر متغير معدل نمو الاقتصاد خلال فترة قصيرة الأجل "t_{-1}" عن قيمتها التوازنية في الآجل الطويل فإن سرعة التصحيح تعدل نحو 100.2% من هذا الاختلال في الفترة "t" إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل، أي بعد نحو 8 أشهر. وأظهرت تقدير دالة النمو الاقتصادي بالمدى القصير عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية عند 5% بين معدل الإنفاق العام "$D(PE_{-2})$" والنمو الاقتصادي "D(EG)"، مما يظهر عدم وجود رؤية أو خطة للإنفاق العام، حيث هدر نحو 379.2 مليار دينار خلال الفترة 2012- 2020م، دون ظهور أثر لها على نمو الاقتصاد الليبي (تقرير ديوان المحاسبة، 2017، ص 79).

- **الدالة (10) لمعدل التضخم**: بينت نتائج تقدير دالة معدل التضخم بمنهجية "ECM" أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ "ECT_{-3}" يكشف عن سرعة عودة متغير معدل التضخم نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث تقدر نسبة تصحيح اختلال التوازن بنحو 0.55 في كل فترة زمنية من الفترة "t_{-1}"، والتي تعد معامل تعديل جيدة، أي عندما ينحرف مؤشر متغير معدل التضخم خلال فترة قصيرة الأجل "t_{-1}" عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإن سرعة التصحيح تعدل نحو 55% من هذا الاختلال في الفترة "t" إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل، أي بعد نحو 1.8 سنة. ولا توجد علاقة بين معدل الإنفاق العام "$PE_{-2}, PE_{-3}, PE_{-4}$" ومعدل التضخم. وأظهرت النتائج أثر طردي لمتغير مؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف على معدل التضخم بمستوى دلالة إحصائية عند 5%، أي كلما زاد مؤشر عدم الاستقرار بمقدار درجة واحدة أدى إلى زيادة معدل التضخم بمقدار 6.6 وحدة. كما أظهرت وجود أثر طردي لمتغير الفساد على معدل التضخم بمستوى دلالة إحصائية عند 5%، حيث كلما زاد متغير الفساد بمقدار درجة واحدة أدى إلى زيادة معدل التضخم بمقدار 22 وحدة، مما يظهر الأثر البليغ للفساد ومؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف على التضخم بالاقتصاد الليبي.

- **الدالة (11) لمعدل البطالة**: كشفت نتائج تقدير دالة معدل البطالة بمنهجية "ECM" أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ "ECT_{-1}" يكشف عن سرعة عودة متغير معدل البطالة نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث تقدر نسبة تصحيح اختلال التوازن بنحو 0.41 في كل فترة زمنية من الفترة "t_{-1}"، والتي تعد معامل تعديل جيدة، أي عندما ينحرف مؤشر متغير معدل البطالة خلال فترة قصيرة الأجل "t_{-1}" عن قيمتها التوازنية في الآجل الطويل فإن سرعة التصحيح تعدل نحو 41% من هذا الاختلال في الفترة "t" إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل، أي بعد نحو 2.4 سنة. كما بينت نتائج تقدير الدالة بالمدى القصير عدم وجود علاقة بين متغيرات معدل الإنفاق العام "PE_{-1}" والفساد "DD" ومؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف "Ps" على متغير معدل البطالة.

- **دالة معدل ميزان المدفوعات معادلة (12)**: أفصحت نتائج تقدير دالة معدل ميزان المدفوعات بمنهجية "ECM" أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ "ECT_{-1}" يكشف عن سرعة عودة متغير معدل ميزان المدفوعات نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث تقدر نسبة تصحيح اختلال التوازن بنحو 1.02 في كل فترة زمنية من الفترة "t_{-1}"، والتي تعد معامل تعديل ممتازة، أي عندما ينحرف مؤشر متغير معدل ميزان المدفوعات خلال فترة قصيرة الأجل "t_{-1}" عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل فإن سرعة التصحيح تعدل نحو 100% من هذا الاختلال في الفترة "t" إلى أن يصل إلى التوازن في المدى الطويل، أي بعد نحو 1 سنة. وأظهرت بينت نتائج تقدير الدالة بالمدى القصير

عدم وجود علاقة بين متغيرات معدل الإنفاق العام "PE_{-1}" والفساد "DD" ومؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف "Ps" على متغير معدل ميزان المدفوعات.

4. النتائج :

– أظهرت نتائج مربع كالدور للاقتصاد الليبي للفترة 2011– 2020، تشوه جوهري لمؤشرات مربع كالدر السحري الأمثل، ومعاناته من مشاكل التضخم الركودي، وأن معدلات النمو الاقتصادي ما هي إلا نتاج موارد طبيعية لا علاقة لصانع القرار الاقتصادي الليبي بها.

– عشوائية واربتجالية إقرار الترتيبات المالية، تعكسه الانحرافات الكبيرة في الإيرادات والمصروفات، والتي تشير إلى غياب الدراسات العلمية والمهنية في إدارة المال العام بالدولة، (تقرير ديوان المحاسبة، 2018، ص17). كما انعكس سوء الإدارة لوزارة المالية في أنشاء لجنة دائمة لترشيد المرتبات، والتي تمارس مهام إدارات قائمة بالوزارة، مما تسبب في تعارض المهام، وقامت هذه اللجنة بالتعدي على 1.5 مليار دينار من مرتبات أساسية لموظفي القطاع العام خلال الفترة 2014–2018، مما تسبب في رفع قضايا على المؤسسات الحكومية وهدر المال العام عبر التعويضات التي حكمت بها المحاكم المحلية (تقرير ديوان المحاسبة، 2018، ص 54).

– سوء إدارة المصرف المركزي ولعبه دور المتفرج على سوء إدارة الأموال عبر الحكومة، أدى إلى ظهور عجز بلغ 28 مليار دينار للفترة 2012–2014.

– الأقفال المتكرر للحقول النفطية، أظهر هشاشة وضعف متخذ القرار الاقتصادي، بحيث لا يوجد عمل حقيقي له عبر تنويع مصادر الدخل وأحداث قيمة مضافة للدخل عبرها، وبالتالي عند تعرض المورد الطبيعي لصدمة محلية عبر إقفال جزء من الموانئ النفطية ظهرت حقيقة ما يسوق له أنه نمو اقتصادي، وفي الحقيقة هو ناتج عن بيع النفط فقط، وأن ما يسمى استثمارات محلية وخارجية ما هي إلا بالوعة لهدر المال العام.

– دالة النمو الاقتصادي: أظهرت الدالة وجود علاقة توازنية مشوهة بالمدى الطويل، كما أظهرت بالمدى القصير عدم وجود علاقة بين معدل الإنفاق العام "$d(PE_{-2})$" والنمو الاقتصادي "D(EG)"، مما يظهر عدم وجود رؤية أو خطة للإنفاق العام، مما تسبب هدر 379.2 مليار دينار خلال الفترة 2012– 2020م، دون ظهور أثر لها على نمو الاقتصاد الليبي.

– دالة معدل التضخم: توصلت تقدير العلاقة بالمدى الطويل وجود علاقة توازنية بين متغيرات دالة التضخم. وأن لمتغير مؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف ومتغير الفساد أثر طردي مع معدل التضخم بالمدى الطويل، مما تسبب في عدم استقرار المستوى العام للأسعار. كما أظهرت تقديرها بالمدى القصير عدم وجود علاقة بين معدل الإنفاق العام "$d(PE_{-2})$" والنمو الاقتصادي "D(EG)"، مما يظهر الأثر البليغ للفساد ومؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف على التضخم بالاقتصاد الليبي.

– دالة معدل البطالة: بينت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات دالة البطالة، وأن لمتغير مؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف ومتغير الفساد أثر طردي وقوى على ارتفاع معدلات البطالة بالاقتصاد الليبي. بينت نتائج تقدير الدالة بالمدى القصير عدم وجود علاقة بين متغيرات معدل الإنفاق العام "PE_{-1}" والفساد "DD" ومؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف "Ps" على متغير معدل البطالة.

– دالة معدل ميزان المدفوعات: أظهرت نتائج التقدير بالمدى الطويل وجود علاقة توازنية بالمدى الطويل بين متغير الأنفاق العام "PE_{-1}" ومتغير مؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف ومعدل ميزان المدفوعات "TB_{-1}"، وأن مؤشر عدم الاستقرار السياسي له تداعيات سلبية على توازن ميزان المدفوعات.كما بينت نتائج تقدير الدالة بالمدى القصير عدم وجود علاقة بين متغيرات معدل الإنفاق العام "PE_{-1}" والفساد "DD" ومؤشر عدم الاستقرار السياسي والعنف "Ps" على متغير معدل ميزان المدفوعات.

5.التوصيات:

– لا اقتصاد بدون استقرار، فالعامل الرئيس للبدء في العمل على إحداث تنمية مستدامة هو إحداث استقرار أمني وسياسي ومؤسساتي واجتماعي.

2– ضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل، فليبيا لا تعاني من معضلة التمويل التي تقف حجر عثر حقيقي للنهوض بالاقتصاد الليبي وإنما تعاني من ضعف صانعي القرار الاقتصادي والفساد، وبالتالي لا نمو بدون وجود إرادة حقيقية لمكافحة الفساد المتمثل في نهب المال العام وتنصيب مسؤولين بالمحاصة والانتماء الجهوي، أو وفق مصالح وأهواء لأطراف معينة لا ترى في الوطن سوى منصة للسلطة والثراء.

– يجب وقف النظر للاقتصاد الليبي على أساس أنه وضع مثالي للعمل وفق استراتيجيات الاقتصاد الحر، فبالوعة هدر الاحتياطيات عبر الاعتمادات وتخفيض قيمة العملة المحلية لتعويض هدر المال العام وما أحدثه من عجز توأم من مدخرات المواطن، للإيهام بالإصلاح والتعافي الاقتصادي، لن يحدث تنمية مستدامة ولا استقرار اقتصادي ولا تنويع مصادر الدخل، بل خلال هذه الفترة يجب إدارة الاقتصاد بأدوات اقتصاد الأزمة وتحمل متخذ القرار الاقتصادي مسئولياته إزاء المواطن والبلد.

– عدم مثولية مربع كالدور السحري بالدول الريعية والنامية منها تحديداً، يرجع إلى أن الاقتصاديات الريعية تعتمد على مداخيل المحروقات، لذا يجب الاستعانة بالسياسة المالية التوسعية من أجل رفع معدل النمو والبطالة، وبالمقابل السياسة النقدية الانكماشية فعالة في الحد التضخم وعجز ميزان المدفوعات.

6. الإحالات والمراجع:

– إبراهيم حسين وسندس جميل (2019) **قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري ل (Kaldor) في المملكة العربية السعودية باستخدام التقنية الإحصائية للانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) للمدة 1991– 2017**. مجلة جامعة دهوك. 22 (01). 335- 357.

– أبوعزوم عبد الرحيم ومحمد سعيد وأبو القاسم السعيدي (2016) **أثر السياسات المالية والنقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2010– 2014**، ندوة حول الأزمة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليبي – التحديات وسياسات الإصلاح المطلوبة. جامعة سبها. (41). 42- 62.

– العياطي جهبدة وبن عزة محمد (2018) **برامج الإنفاق الحكومي ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية تحليل اقتصادي اعتماد على نظرية المربع السحري ل Kaldor ومعالجة البيانات وفق نموذج Var لحالة الجزائر**. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية. (01). 84- 106.

– بن رمضان وزرقاني (2016) **أثر تغيرات البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر، دراسة قياسية 1970– 2014**. مذكرة ة ماستر غير منشورة. جامعة أبوبكر بلقايد- تلمسان. 01- 167.

– بن على ميلود وبوهريرة عباس (2017) **مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري كالدور– الاقتصاد الجزائري نموذجاً**. فعاليات اليوم الدراسي. جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر. 01- 15.

– بومعزة، هدى (2017) **دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1984– 2015**. أطروحة ماستر غير منشورة. جامعة العربي بن مهدي أم البواقي، الجزائر. 01- 107.

– بونوة، دهيبة وغمور، وليلة (2018) **الفواعل المتدخلة في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر 2001– 2017**. مذكرة ماستر غير منشورة. جامعة مولود معمري- تيزي وزو. الجزائر. 01- 161.

– حاجي سمية (2016) **دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990– 2014**. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر. 01- 299.

- دشوشة أية وبن زاوي خديجة (2016) **أثر ترشيد الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية – دراسة حالة الجزائر 2000– 2015**. أطروحة ماستر غير منشورة. جامعة محمد بوضياف- المسلة، الجزائر. 01- 82.

- رمضان محمد (2011) **الانضباط النقدي في ظل الاقتصاد غير الرسمي وقضايا الإصلاح الاقتصادي**. مجلة الإستراتيجية والتنمية. (02). 32- 44.

- رمضان معن ووفاء شحاته (2020) **دور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور) دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري**. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. (09). 166- 197.

- زكريا مسعودي (2017) **تقييم أداء تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدر السحري دراسة للفترة 2001– 2016**. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. (06). 215- 228.

- سفاحلو، حميدة و وزناد، أمينة (2017) **دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع Kaldor دراسة حالة الجزائر للفترة 1980– 2015**. أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الجيلالي- النعامة، الجزائر. 01- 91.

- عبد الكريم عبد الله محمد (2019) **أثر الإنفاق العام في متغيرات مربع كالدور في العراق للمدة 2005– 2016**. مجلة دراسات محاسبية ومالية. المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا. 01- 20.

- عبد الكريم محمد ومحمد نصيف (2019) **تحليل واقع السياسة المالية في العراق بعد عام 2003 باستعمال متغيرات مربع كالدر السحري**. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. 11(27). 326- 354.

- فاطمة خبازي (2017) اقتصاد **المعرفة ودوره في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية– المربع السحري لكالدر**. المؤتمر العلمي الثالث لعلوم المعلومات. اقتصاديات المعرفة والتنمية الشاملة للمجتمعات الفرص والتحديات- في الفترة 10 الى 11 اكتوبر 2017. 301- 322.

- قدور، حليمة وعطا الله، نبيلة (2016) **دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي والتشغيل– دراسة حالة الجزائر 2006– 2016**. أطروحة ماستر غير منشورة. جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر. 01- 93.

- ماجدة مدوخ (2003) **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار في ظل الإصلاحات الراهنة – دراسة حالة الجزائر**. أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

- محمد راتول (2000) **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي– التجربة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر.

- محمد راتول، وصلاح الدين كروش (2014) **تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000– 2010**. مجلة بحوث اقتصادية عربية. (66).

- محمد صلاح (2016) **أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور– دراسة تحليلية تقويمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010– 2014**.مجلة كلية الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارية. (16). 265- 280.

- مسعودة وشمسة وهيبته ونعيمة (2018) **أثر متغيرات المربع السحري لكالدور على الإنفاق العام– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة من 1990– 2017**. أطروحة ماجستير غير منشورة. جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي، الجزائر.

- هشام لبزة (2017) **أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور– دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990– 2014**. مجلة الباحث. (17). 201- 2014.

- وعيل ميلود ومحفوظ فاطمة (2016) **أثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**. مجلة معارف. (21). 257- 272.

- وفاء أمين وأحمد حمدان (2018) **تقييم الدور التنموي للسياسة النقدية في العراق باستعمال تحليل مربع كالدر**. مجلة الدراسات النقدية والمالية. البنك المركزي العراقي. 165- 183.

- يوسف يخلف (2018) **الإصلاح الاقتصادي كمؤشر للإصلاح المؤسسي- دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي باستخدام دوال مربع كالدر للفترة 1996- 2018**. كلية الاقتصاد والتجارة زليتن. (02). 04- 34.

- البنك الدولي (2021) **اجمالي الناتج المحلي الإجمالي الدولار الأمريكي**.
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=LY. الدخول: 8 فبراير 2021.

- البنك الدولي (2021) **تعداد السكان**.
https://data.albankaldawli.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=LYالدخول: 8 فبراير 2021.

- البنك الدولي (2021) **نصيب الفرد من الدخل القومي طريقة أطلس بالأسعار الجارية للدولار**.
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD?locations=LY. الدخول: 8 فبراير 2021.

- مكتب التوثيق والمعلومات (2020) **تقرير وزارة المالية بحكومة الوفاق**. طرابلس. ليبيا.

- إدارة الإحصاء والتوثيق (2019) **التقرير 2019**. مصرف ليبيا المركزي. طرابلس. ليبيا.

- الإحصاء والتوثيق (2020) **النشرة الاقتصادية**. الربع الأول. مصرف ليبيا المركزي. 01-96.

- ديوان المحاسبة الليبي (2012) **التقرير السنوي لسنة 2012**. طرابلس. ليبيا. 01- 150.

- ديوان المحاسبة الليبي (2014) **التقرير السنوي لسنة 2014**. طرابلس. ليبيا. 01- 505.

- ديوان المحاسبة الليبي (2017) **التقرير السنوي لسنة 2017**. طرابلس. ليبيا. 01- 920.

- ديوان المحاسبة الليبي (2018) **التقرير السنوي لسنة 2018**. طرابلس. ليبيا. 01- 992.

- Ulrich V. E. Kaguendo(2020) **Effect of the Money Mass on the Macroeconomic Performance of the PAZF: Experience of CEMAC**. *International Journal of Research and Innovation in Social Science (IJRISS). 04(10). 139- 151.*

- Vinícius de Azevedo Couto Firme & Joanílio RodolphoTeixeira(2014). **Index of Macroeconomic Performance for a Subset of Countries: A Kaldorian Analysis from the Magic Square Approach Focusing on Brazilian Economy in the Period 1997-2012**. PANOECONOMICUS. 05. 527- 542.

- Emmanuel Blaise Efon Ngouo & Luc Nembot Ndeffo.(2020). **The Effect of Private Investment on Public Expenditure in the CFA Franc Zone**. *British Journal of Economics, Management & Trade. 26(07). 16- 21.*

- Picek. O **(**2017) **The Magic Square" of Economic Policy measured by a Macroeconomic Performance Index.** The *new School For Social Research*. Working Paper 02. 02- 33.

- Ilya Bolotov, Radek Čajka, Kateřina Gajdušková(2013) **THE ECONOMIC BALANCE OF THE CZECH REPUBLIC AND SLOVAKIA DURING THE ECONOMIC CRISIS.** PRAGUE ECONOMIC PAPERS. 04. 504- 523.

- İbrahim AL & Ezgi BADAY YILDIZ (2019) **Macroeconomic Performance of Turkey during 2006- 2017: Magic Squares Approach**. *İktisadi ve İdari Bilimler Dergisi*. 33(01). 303- 320.

- René Medrano & Joanílio Teixeira, 2013. **MACROECONOMIC PERFORMANCE: REVISITING A KALDORIAN PERSPECTIVE.** FACULDADE DE ECONOMIA. 01- 07.

– الملاحق:

ملحقI . يوضح نتائج اختبارات "ADF" لسلاسل متغيرات دوال الدراسة

ADF	Level		1st diffe.	
	Con.	C with Trend	Con.	C with Trend
EG	-	I(0)	I(1)	I(1)
Inf		I(0)	I(1)	I(1)
UN	-	-	I(1)	I(1)
TB	I(0)	I(0)	-	-
PE	I(0)	-	I(1)	-

المصدر: من إعداد الباحث.

ملحقII يوضح نتائج اختبارات "PP" لسلاسل متغيرات دوال الدراسة

PP	Level		1st Diff.	
	Con.	C. & Trend	Con.	C. & Trend
EG	-	I(0)	I(1)	I(1)
INF	I(0)	I(0)	-	-
UN	-	-	I(1)	I(1)
TB	I(0)	I(0)	-	-
PE	I(0)	I(0)	-	-

المصدر: من إعداد الباحث.

ملحق III: يوضح نتائج اختبارات "Correlgoram" لسلاسل متغيرات دوال الدراسة

Correlgoram	Level	1st
Eg	-	I(1)
Inf	I(0)	-
Un	I(0)	-
Tb	-	I(1)
Pe	-	I(1)

المصدر: من إعداد الباحث.

ملحقIV .يوضح نتائج "Serial Correlation LM " دوال مربع كالدر السحري بالاقتصاد الليبي بالمدى الطويل

دالة النمو الاقتصادي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic0.566786	Prob. F(2,9)0.5864
Obs*R-squared1.901672	Prob. Chi-Square(2)0.3864

دالة التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic0.751450	Prob. F(2,3)0.5438
Obs*R-squared5.006440	Prob. Chi-Square(2)0.0818

دالة البطالة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic0.657759	Prob. F(2,11)0.5372
Obs*R-squared2.029540	Prob. Chi-Square(2)0.3625

دالة العجز الخارجي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic0.624846	Prob. F(2,11)0.5533
Obs*R-squared1.938346	Prob. Chi-Square(2)0.3794

المصدر: من إعداد الباحث.

ملحق V .يوضح نتائج استقرارية دوال مربع كالدر السحري بالاقتصاد الليبي بالمدى الطويل.

دالة النمو الاقتصادي

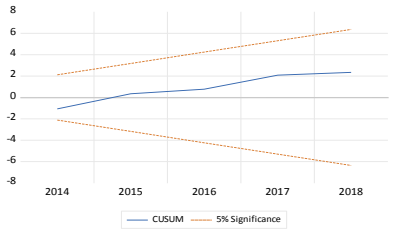

دالة التضخم

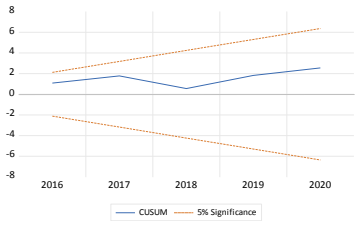

دالة البطالة

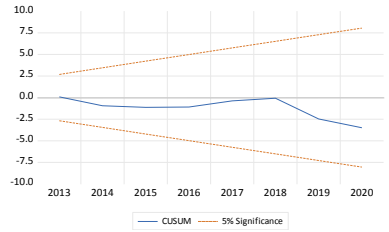

دالة العجز الخارجي

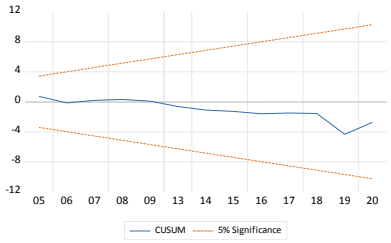

المصدر: من إعداد الباحث.

ملحق (6) يوضح نتائج "Serial Correlation LM" دوال مربع كالدر السحري بالاقتصاد الليبي بالمدى القصير

دالة النمو الاقتصادي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic0.611014	Prob. F(2,10)0.5619
Obs*R-squared1.851222	Prob. Chi-Square(2)0.3963

دالة التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic1.102442	Prob. F(2,4)0.4156
Obs*R-squared5.330198	Prob. Chi-Square(2)0.0696

دالة البطالة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic0.204845	Prob. F(2,11)0.8178
Obs*R-squared0.646328	Prob. Chi-Square(2)0.7239

دالة العجز الخارجي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic0.115008	Prob. F(2,12)0.8923
Obs*R-squared0.357343	Prob. Chi-Square(2)0.8364

المصدر: من إعداد الباحث.

ملحق (7) يوضح نتائج استقراريه دوال مربع كالدر السحري بالاقتصاد الليبي بالمدى الطويل

دالة النمو الاقتصادي

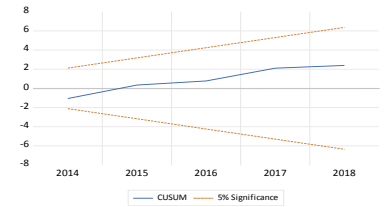

دالة التضخم

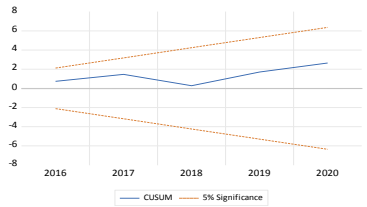

دالة البطالة

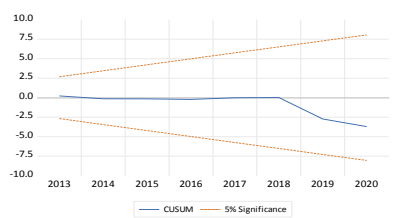

دالة العجز الخارجي

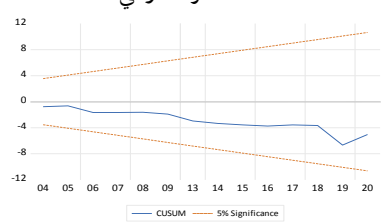

المصدر: من إعداد الباحث.